

خلاصة احكام جزائية

ثبت بالادلة الواردة مجاسة الاظناء التالية اسماءهم لارتكابها الجرم المسند اليهم وتقرر حبسهم لمدة المينة مع تضمينهم الرسوم والنفقات حكماً غنياً قابلاً للاعتراض .

اسم الظنين	الحكمة	نوع الجرم	مدة الحبس	الرسوم والنفقات فلس دينار
عفينة صبحان الشراي	جزاء عمان	معرفة	سنة واحدة	٨٠٠
مفلح محمد المبد	" "	"	"	٨٠٠
خميس احمد محمد	الزرقاء	سير	"	١٠٠
محمود عارف هندي	"	"	"	١٠٠
محمد ذيب	"	"	"	٦٠٠
بيرو اكاربون	"	"	"	٦٠٠
عبد الرحيم مرعي	"	"	"	٦٠٠
احمد محمد حنين	"	"	"	٦٠٠
محمد احمد عبده	"	"	"	٦٠٠
احمد سليمان محمد	"	"	"	٦٠٠
احمد حسن الحاج علي	"	"	"	١٠٠
خميس احمد محمد	"	"	"	٦٠٠
محمد عبد المولى الانصاري	"	"	"	١٠٠
محمد طراد ابو فروة	"	"	"	١٠٠
داود احمد صالح حجير	"	"	"	١٠٠
غالب مطلق القاعوري	"	"	"	١٠٠

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الاردنية الهاشمية

كان : الثلاثاء ٤ رمضان سنة ١٣٧٩ هـ . الموافق ١ آذار سنة ١٩٦٠ م . العدد ١٤٧٨

الفهرس

الصفحة	
٢١٥	نظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٠ نظام مقاولات الاشغال العامة
٢١٩	" " (٧) " بدل خدمات اضافية /
٢١٩	" " (٨) " نقل البضائع الواردة عن طريق ميناء العقبة
٢٢١	" " (٩) " صندوق التعاون لضباط القوات المسلحة والامن العام
٢٢٥	" " (١٠) " معدل لنظام ذبح الحيوانات ومعاينة وحفظ ونقل لحومها في مدينة نابلس
٢٢٦	" " (١١) " انشاءات الابنية لبلدية جنين
٢٢٩	" " (١٢) " رسم الرصيف على البضائع
٢٢٣	" " (١٣) " بدلات التجريم والعقوبة في ميناء العقبة المعدل
٢٣٤	قانون (١٤) " قانون ضريبة المواشي المعدل الموقت
٢٣٥	الاتفاقية الثنائية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

هكذا من المأهول

نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا من الغافلين

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٢/٧

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٠

نظام مقاولات الاشغال العامة

صادر بالاستناد الى المادة (١١٤) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مقاولات الاشغال العامة لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - أ - تعني (الاشغال العامة) الاشغال الانشائية والعمرائية وتصميمها ودراساتها والاصلاحات والترتيبات المتعلقة بها والاعمال الميكانيكية وتخطيط الطرق وفتحها وتعييدها وبناء الجسور والعبارات والاقنية وتقديم الاسفلت على اختلاف انواعه وتسليمه لمواقع العمل او مراكز الالوية وتقديم حطب الوقود والحجارة ومشتقاتها على اختلاف انواعها بما له صلة مباشرة بتلك الاعمال وكذلك صنع الاثاث والنقل بواسطة السيارات واية وسائل اخرى ، وايضا كافة الاعمال والمواد والالات والادوات ، واللوازم على اختلاف انواعها بما له مساس باعمال وزارة الاشغال العامة .

ب - تعني كلمة (الوزير) وزير الاشغال العامة .

المادة ٣ - يقرر الوزير تنفيذ والمجاز الاشغال العامة باحدى الطرق التالية :

أ - القيام بالعمل والمجاز مباشرة بواسطة استخدام عمال بالاجور اليومية .

ب - او العطاء بالتنازع عن طريق المناقصة .

ج - او بطريقة المقاول (التنازع بدون مناقصة) .

المادة ٤ - تحال الاشغال العامة على المهندسين كما يلي :

أ - الاشغال التي لا تتجاوز قيمتها خمسة وعشرين ديناراً تعطى للمقاول او الصانع الذي يختاره مهندس اللواء او رئيس الشعبة المختص في عمان .

ب - الاشغال التي تزيد قيمتها على خمسة وعشرين ديناراً ، ولا تتجاوز مئتي دينار تجري بمعرفة لجنة عطاءات محلية تتألف :

١ - في عمان من رئيس الشعبة المختص رئيساً وعضوية كل من رئيس الديوان المختص ومحاسب الاشغال العامة .

٢ - في الالوية من مهندس اللواء رئيساً وعضوية كل من رئيس ديوانه وموظف اخر من دائرة مهندس اللواء يختاره وكيل وزارة الاشغال العامة .

ج - الاشغال التي تزيد قيمتها على مئتي دينار ولا تتجاوز خمسمائة دينار تجري بمعرفة لجنة عطاءات فرعية تتألف كما يلي :

١ - في عمان

مساعد وكيل وزارة الاشغال العامة المختص رئيساً وعضوية موظفين احدهما من دائرة الاشغال العامة من ذوي العلاقة والاختصاص بالعمل والثاني من وزارة المالية يختار كلا منهما الوزير المختص .

٢ - في الالوية

من متصرف اللواء رئيساً وعضوية كل من مهندس اللواء ومحاسب مالية اللواء .

د - الاشغال التي تتجاوز قيمتها خمسمائة دينار تجري بمعرفة لجنة العطاءات المركزية لوزارة الاشغال العامة التي تتألف من وكيل وزارة الاشغال العامة او من ينوبه رئيساً وعضوية موظفين رئيسيين الاول من وزارة المالية والثاني من وزارة الداخلية ينتخب كل واحد منها وزيره المختص .

هـ - للجنة العطاءات المركزية المذكورة في البند السابق حق ممارسة صلاحيات اللجان المنصوص عليها في الفقرتين (ب و ج) من المادة (٤) حيثما ترى لزوماً لذلك .

المادة ٥ - تنظم اوراق الدعوة من قبل رؤساء اللجان كل منهم حسب اختصاصه وترسل الى المقاولين او الصانعين الذين ترى الوزارة الكفاءة فيهم وذلك على التاميم المقرر له هذه الغاية ولا يجوز ان توجه الدعوة لاقول من ثلاثة مقاولين .

المادة ٦ - ينظم وكيل وزارة الاشغال العامة بموافقة الوزير جدول تصنيف المقاولين على درجات مختلفة حسب مقدرتهم المالية وخبرتهم وكفاءتهم وسيرتهم مرة كل سنة وينشر هذا الجدول في الجريدة الرسمية وترسل اوراق دعوة العطاءات الى الاشخاص الداخلين في الجدول ، ولا ترسل اوراق الدعوة الى اشخاص غير مسجلين في الجدول الا في احوال خاصة تقدرها وزارة الاشغال العامة .

هكذا من المأهول

المادة ٧ - للوزير ان يقرر اسقاط المفاوض من سجل المفاوضين او حرمانه لمدة معينة فيما اذا تبين له عدم مقدرة على القيام بالتزاماته او تكرار قصوره .

المادة ٨ - يطلب من المفاوضين او الصانعين تقديم عطاءاتهم لرئيس لجنة العطاءات في ظروف مختومة خلال المدة المحددة على ان تصل قبل الوقت المحدد لفتحها ويكتب على وجه الغلاف عطاء بشأن ... (فعوى العطاء) .

المادة ٩ - يوضع للعطاء صندوق مغلق في غرفة رئيس اللجنة وفي الملحقات يوضع في مكتب مهندس اللواء ويكون ذا ثلاثة غالات يحتفظ كل واحد من الرئيس وعضوى اللجنة بفتاح احدها .

المادة ١٠ - توضع الظروف المختومة في صندوق العطاءات ولا يفتح هذا الصندوق الا بحضور اللجنة بأكملها بعد الوقت المحدد ، واذا لم تتمكن اللجنة من فتح الصندوق بالوقت المعين عليها ان تختمه وتوكل فتحه الى موعد آخر .

المادة ١١ - تفتح العطاءات بالموعد المحدد في جلسة علنية وبحضور من يرغب من المتهدين ، وبعد ان تدقق اللجنة العطاءات المقدمة من المتهدين تسجل اسعارهم على النموذج المقرر لهذه الغاية ثم تحتل اللجنة وتحيل الاشغال على مقدم اقل الاسعار الا اذا تبين للجنة ان الاسعار غير معقولة بما لا يضمن الجواز العمل على الوجه الاكمل فلها عندئذ ان تحيل العطاء الى الشخص الذي ترى فيه الكفاءة والمقدرة من المشتركين في المناقصة بعد ان تبين الاسباب في قرار الاحالة وترفع القرار الى وزير الاشغال العامة للبت فيه .

المادة ١٢ - اذا وجدت اللجنة ان الاثمان الموضوعة للعطاء غير معقولة او لم يتقدم طالب ما او تقدم طالب واحد فقط فلها ان تعلن طرح العطاء ثانية بالجرائد المحلية وتعيد توزيعه على المتهدين الاكفاء او تتولى وزارة الاشغال العامة تنفيذ العمل بالطريقة التي تراها مناسبة .

المادة ١٣ - أ - تنفذ العطاءات التي لا تزيد قيمتها على (٥٠٠) دينار بعد صدور الاحالة القطعية من اللجان المختصة .

ب - لا تنفذ العطاءات التي تتجاوز قيمتها (٥٠٠) دينار ما لم يوافق عليها وزير المالية والاشغال العامة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرار وعلى لجنة العطاءات المركزية ان تقدم قرارها الى الوزيرين خلال مدة خمسة ايام من تاريخ إصدارها القرار واذا اختلفت الوزيرين فيرفع الامر الى رئيس الوزراء الذي يكون قراره قطعياً .

المادة ١٤ - في الاحوال الاستثنائية المستعجلة تعطى الاعمال المنصوص عليها في المادة (٣) فقرة (ج) من هذا النظام على الوجه التالي :

أ - عندما تكون قيمة العمل خمسية دينار او اقل يحق لمهندس اللواء او رئيس الشعبة المختصة بموافقة وكيل الوزارة ان يتولى اعطاء العمل للمقاول او الصانع الذي يختاره .

ب - عندما تكون قيمة العمل خمسية دينار او اقل يحق لوكيل الوزارة بموافقة وزير الاشغال العامة اعطاء العمل للمقاول او الصانع الذي يختاره على ان تكون الاسعار مناسبة ومعقولة مع بيان الاسباب الموجبة للاختيار .

ج - عندما تكون قيمة العمل اكثر من خمسية دينار تعطى للمقاول او الصانع الذي تنسبه وزارة الاشغال العامة بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٥ - لا تؤثر الزيادة التي تظهر في قيمة الاشغال بعد الجازها على صلاحية اللجنة التي احالت عطاءها ما دامت لا تزيد اكثر من (٢٥ ٪) على قيمة العطاء .

المادة ١٦ - يلغى نظام مقاولات الاشغال العامة رقم (١) لسنة ١٩٥٣ وما طرأ عليه من تعديلات .

١٩٦٠/٢/٨

أحمد بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني	قاضي القضاة	رئيس الوزراء
والانشاء والتعمير	وزير التربية والتعليم	
خلوصي الغبري	محمد الامين الشنيطي	هزاع المجالي

وزير الداخلية والدفاع	وزير الصحة	وزير المالية	وزير الخارجية
وصفي ميرزا	جميل التوتوني	هاشم الميوسي	(٠٠٠)

وزير	وزير الزراعة	وزير
الاشغال العامة	والشؤون الاجتماعية	المدنية والمواصلات
يعقوب معمر	عاصف الفايز	النور الشاشي

هكذا من المأهول

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦/٢/١٩٦٠ الموافقة على النظامين التاليين :

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٦٠

نظام بدل خدمات اضافية

صادر بمقتضى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بدل خدمات اضافية لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تستوفى الرسوم التالية عن السيارات التي يجري وزنها على قبان الميناء :

فلس

- أ - عن كل سيارة تحمل فوسفات . ٥٠
ب - عن كل سيارة لا تتجاوز حمولتها الصافية عشرة اطنان ومحملة ببضائع عامة ١٠٠
ج - عن كل سيارة تتجاوز حمولتها الصافية عشرة اطنان ومحملة ببضائع عامة ٢٠٠

المادة ٣ - تستوفى الرسوم التالية عن تقديم ماء عذب للسفن :

- أ - عن كل متر مكعب (على الرصيف) ١٥٠
ب - عن كل متر مكعب منقولاً بالصهرج ٣٠٠

المادة ٤ - يستوفى الرسم التالي عن كل قبان (في كل يوم او جزئه) يشغل حيزاً ما من ارضة الميناء ٢٥٠

المادة ٥ - يستوفى الرسم التالي عن كل شهادة او وثيقة تستخرج من دائرة الميناء ١٠٠

نظام رقم (٨) لسنة ١٩٦٠

نظام نقل البضائع الواردة عن طريق ميناء العقبة

صادر بمقتضى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام نقل البضائع الواردة عن طريق ميناء العقبة لسنة ١٩٦٠) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تسري احكام هذا النظام على جميع سيارات الشحن وعلى جميع البضائع سواء اكانت البضائع المشحونة حكومية او غير حكومية .

المادة ٣ - يجري تسجيل جميع سيارات الشحن القادمة الى العقبة لدى الخفر الواقع في مدخل مدينة العقبة ولدى موظف ادارة الميناء .

المادة ٤ - على الخفر والموظف المسؤول الذي تعينه ادارة الميناء تقديم كشوفات بالسيارات القادمة الى العقبة لمكتب مدير الميناء في الساعة السادسة من صباح كل يوم .

المادة ٥ - يجري تحميل السيارات بالدور حسب وصولها الى العقبة ، اما السيارات التي تنقل البضائع الى المخازن الخاصة في مدينة العقبة او الى راس النقب ومعان فانها لا تخضع لاحكام الدور .

المادة ٦ - لصاحب البضاعة المخزونة في مدينة العقبة نقل بضائمه الى داخل الملكية بواسطة سياراته الخاصة دون سريان نظام الدور عليها . وفي حالة نقلها بغير سياراته الخاصة فتكون خاضعة لنظام الدور .

المادة ٧ - اذا كانت البضاعة من نوع خاص ليس من المصلحة تأخيرها او ان تكون الناقلة من سيارات (الترولي) الكبيرة التي تنقل نوعاً معيناً من البضائع او ما شابهها فيحق لمدير الميناء اعفاؤها من نظام الدور .

المادة ٨ - تقوم الهيئة الاستشارية لدائرة ميناء العقبة بتحديد مقدار معين من البضائع ليتم نقلها بواسطة سكة الحديد بالنسب والكميات والافاق التي تراها مناسبة .

المادة ٩ - على كل سيارة شحن ان تفرد الشادر لتغطية البضائع المشحونة وان يوضع (رصاص) على نفقة صاحب السيارة الشاحنة لضمان وصول البضاعة بمجالها التي استلمت بها وللمدير الميناء وضع الترتيبات الخاصة لتنفيذ ذلك .

المادة ١٠ - يكون حل جميع الخلافات الناشئة حول نقل البضائع سواء فيما بين اصحاب السيارات او فيما بينهم وبين اصحاب البضائع لمدير الميناء او لمن يحل محله ويكون حله في ذلك قطعياً .

نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولاه

بمقتضى المادة (٣) من قانون ادارة الجيش العربي الاردني رقم ١ لسنة ١٩٥٩ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٠

نأمر بوضع النظام الاتي :

هكذا من المأهول

نظام رقم (٩) لسنة ١٩٦٠

نظام صندوق التعاون لضباط القوات المسلحة والامن العام

صادر بمقتضى المادة (٣) من قانون ادارة الجيش العربي الاردني رقم (١) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يؤسس اعتباراً من ١٩٥٧/٧/١ صندوق يسمى صندوق التعاون لضباط القوات المسلحة والامن العام وتجمع اموال هذا الصندوق من الاشتراكات الالزامية التي تحسم من رواتب الضباط ومن الفوائد او اية موارد اخرى .

المادة ٢ - تعني كلمة ضابط الواردة في المادة الاولى كل ضابط يعين في الجيش العربي الاردني والامن العام بإرادة ملكية سامية ويدخل في هذا التعريف المرشحو النظاميون الذين يعينون بامر القائد العام للقوات المسلحة او مدير الامن العام .

المادة ٣ - الغاية من تأسيس هذا الصندوق تقديم المساعدة المالية للضباط الذين يتركون الخدمة بسبب الاستغناء عن خدماتهم او الاحالة على التقاعد او لمساعدة عائلاتهم في حالتي الوفاة والاستشهاد .

المادة ٤ - قيمة الاشتراك لكل ضابط دينار واحد يحسم من راتبه شهرياً (او عن اي جزء من الشهر) بواسطة مدير فرع الرواتب المختص على ان تحصل الفروق اعتباراً من تاريخ تأسيس هذا الصندوق كل بحسب تاريخ اشتراكه .

المادة ٥ - ترد للضباط الذين يستقيلون من الخدمة او يحاولون على التقاعد او يستغنى عن خدماتهم من تقل مدة اشتراكهم بهذا الصندوق عن ثلاث سنوات المبالغ التي دفعت من قبلهم دون فائدة او اكرامية وفي حالة عودتهم للخدمة يعتبر اشتراكهم كاملاً مجدداً في هذا الصندوق اما الذين يستشهدون او يتوفون من تنطبق عليهم نصوص هذه المادة فترد لورثتهم ضعف المبالغ المدفوعة حين الوفاة او الاستشهاد (اي بنسبة ١٠٠٪) .

المادة ٦ - ترد قيمة الاشتراكات بدون فائدة او اكرامية للضابط الذي يفصل عن العمل لارتكابه جريمة التجسس او الخيانة العظمى بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية من المحكمة ذات الاختصاص مما بلغت مدة اشتراكه .

المادة ٧ - تعتبر مدة الاشتراك الالزامية في هذا الصندوق عشرين سنة فقط .

المادة ٨ - تمنح مكافأة مقدارها (خمماية دينار اردني) لكل ضابط ينفصل عن الخدمة نتيجة قبول استقالته او احالته على التقاعد او الاستغناء عن خدماته او وفاته او استشاده بعد انقضاء ثلاث سنوات على اشتراكه في هذا الصندوق .

المادة ٩ - أ - يخضع من مقدار المكافأة الكاملة قيمة الاشتراكات المتبقية عن مدة الاشتراك الكاملة بالصندوق .
ب - تنطبق نصوص الفقرة (أ) من هذه المادة على ورثة الضباط الذين يستشهدون او يتوفون .

المادة ١٠ - اذا اعيد اي ضابط للخدمة بعد ان يكون قد استوفى عند خروجه اي مكافأة عن اشتراكاته السابقة تحصل منه الاشتراكات مجدداً كالمعتاد وعند خروجه ثانية يعاد اليه ما دفعه فقط بدون مكافأة او اكرامية .

المادة ١١ - لا يشمل هذا النظام الضباط الذين انفصلوا عن الخدمة نهائياً مهما كان نوع الفصل قبل نفاذ هذا النظام والتصديق عليه نهائياً .

المادة ١٢ - تستثمر اموال الصندوق بإبداعها في احد المصارف في المملكة الاردنية الهاشمية او بإقراضها للمشاركين بفوائد قانونية تعينها الهيئة الادارية على ان يكون الحد الادنى للفائدة (٧٪) والاعلى (٩٪) او باستثمارها باني مشروع آخر .

المادة ١٣ - تعطى القروض للضباط على ان لا تزيد قيمة القرض عن مجموع رواتب ثلاثة اشهر اساسية وتسترد بمدة اقصاها ثمانية عشر شهراً (١٨) شهراً .

المادة ١٤ - لا يجوز ادانة اي ضابط الا بقرار يتخذ من قبل الهيئة الادارية على ان تراعي الهيئة كافة ظروف الطالب المادية وعليها ان تستحصل من المدين على كفالة من ضابطين .

المادة ١٥ - تتألف الهيئة العمومية لصندوق التعاون لضباط الجيش والامن العام من جميع الضباط الذين تنطبق عليهم احكام المادة الثانية من هذا النظام ويجتمع هؤلاء مرة واحدة في شهر نيسان من كل سنة وفي التاريخ الذي يحدده رئيس الهيئة الادارية وذلك للاطلاع على تقرير الهيئة الادارية فيما يتعلق باعمال وحسابات الصندوق ، ويجوز ان تعقد الهيئة العمومية جلسة فوق العادة اما بقرار يتخذ باجماع الهيئة الادارية او بطلب ثلثي اعضاء الهيئة العمومية اذا اقتضت ذلك مصلحة الصندوق .

المادة ١٦ - لا يعتبر انعقاد الهيئة العمومية قانونياً الا اذا اجتمع ثلثا الاعضاء ويكون رئيس الهيئة الادارية رئيساً لاجتماع الهيئة العمومية ويقوم السكرتير بتدوين وقائع الاجتماع .

المادة ١٧ - تدون قرارات الصندوق في دفاتر محاضر الجلسات ويقع الرئيس والسكرتير ويذكر في محضر الجلسة اسماء الحاضرين من الاعضاء المشتركين وامم كل من الرئيس والسكرتير والقرارات الصادرة .

المادة ١٨ - تتشكل الهيئة الادارية من خمسة اعضاء ينتخب القائد العام للقوات المسلحة اربعة منهم من ضباط الجيش العربي الاردني والمضو الخامس يعينه مدير الامن العام من ضباط الامن العام على ان يكون اقدمهم رئيساً للهيئة الادارية .

هكذا من الأهل

المادة ١٩ - ينسب رئيس الهيئة الادارية الى القائد العام للقوات المسلحة تعيين سكرتير وامين صندوق وكتاب محاسب لهذا الصندوق .

المادة ٢٠ - يقوم الرئيس بإدارة الجلسة كما يقوم هو او من ينوبه من اعضاء الهيئة الادارية بمهمة تمثيل هذا الصندوق امام القضاء كما ويقوم احد الاعضاء القانونيين بالنواحي القانونية ويقوم امين الصندوق والكتاب المحاسب بكافة الاعمال الحسابية على ان يعطى لها راتباً شهرياً تقررره الهيئة الادارية .

المادة ٢١ - تختص الهيئة الادارية بالادارة العامة وهي مسؤولة عما يلي :-

- أ - اي ضياع يلحق بالصندوق من جراء اي افعال او تقصير او مخالفة لاحكام هذا النظام .
 - ب - مسك الدفاتر التي ننس عليها هذا النظام بصورة موافقة للاصول الحسابية الصحيحة وحفظ هذه الدفاتر سالمة من كل تلويث .
 - ج - تنفيذ قرارات الهيئة العمومية .
- يكون انعقاد الهيئة الادارية قانونياً اذا حضر اربعة من اعضاءها وتكون قراراتها قانونية اذا صدرت عن الاكثرية واذا تساوت الاصوات فيرجح الجانب الذي يكون به الرئيس .

المادة ٢٢ - اذا خلا مكان احد اعضاء الهيئة الادارية لسبب من الاسباب يعين القائد العام للقوات المسلحة بديله .

المادة ٢٣ - السنة المالية لهذا الصندوق تبدأ من اول نيسان وتنتهي بانتهاء شهر آذار من كل سنة .

المادة ٢٤ - تمسك الدفاتر المالية بكل دقة واعتناء من قبل امين الصندوق وهي الدفاتر الاتية :-

- أ - دفتر الصندوق وتفيد فيه كل المبالغ التي تدخل الى الصندوق وتخرج منه وذلك بالاستناد الى مستندات منظمة بصورة صحيحة .
- ب - دفتر الاستاذ وتدوّن فيه جميع معاملات الصندوق بصورة اجمالية .
- ج - دفتر الادانات وتسجل فيه القروض وفوائدها ومستنداتها وما يسترد منها ومن فوائدها .
- د - ما تقضي الاصول الحسابية بان يسك من الدفاتر التي تقرر الهيئة الادارية استعمالها .
- هـ - ترمّ صحائف الدفاتر وجاود الايصالات بالارقام المتسلسلة وتختتم بخاتم صندوق التعاون .
- و - سجل تدوّن فيه محاضر الجلسات للهيئة الادارية .
- ز - اخبارات منظمة تنظيماً صحيحاً لاوراق التقارير والمستندات .

المادة ٢٥ - على الهيئة الادارية لصندوق التعاون ان تضع امام الهيئة العمومية بنهاية كل سنة مالية الحسابات بحيث تشمل :

أ - الحساب الختامي للسنة .

ب - حساب الارباح مشفوعاً بالمستندات المشعرة بصحتها .

المادة ٢٦ - لوزير الدفاع بناء على تنسيب القائد العام للقوات المسلحة صلاحية اصدار انظمة في الامور التالية :

أ - تنمية موارد صندوق التعاون لضباط الجيش العربي الاردني والامن العام .

ب - اي نظام اخر يكفل تنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٢٧ - تشرف احدى مؤسسات تدقيق الحسابات القانونية المرخصة او اية هيئة اخرى تنسبها الهيئة الادارية للصندوق (كديوان المحاسبة مثلاً) على حسابات هذا الصندوق .

المادة ٢٨ - لا تترتب على الحكومة التزامات مالية من جراء تنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٦٠/٢/١٤

الحسين بن جلال

رئيس الوزراء	قاضي القضاة	وزير الاقتصاد الوطني
مؤاع المجالي	وزير التربية والتعليم	والانشاء والتعمير
	محمد الامين الشنقيطي	خلوصي الخيري
وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الداخلية والدفاع
(٠٠٠)	هانم الميومي	وصفي ميوزا
وزير العدلية	وزير الزراعة	وزير
والمواصلات	والشؤون الاجتماعية	الاشغال العامة
اور النشاشيبي	عائف الفايز	يعقوب معمر

هكذا من الأشغال

نظام المصلح للبلديات

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٠ .

تأمر بوضع النظامين الآتيين :

١ - النظام المعدل لنظام ذبح الحيوانات ومعاينة وحفظ وتقل لحومها في مدينة نابلس .

٢ - نظام انشاءات الابنية لبلدية جنين .

١٤/٢/١٩٦٠

أخمين بطلال

وزير الاقتصاد الوطني	قاضي القضاة	رئيس الوزراء
والانشاء والتعمير	ووزير التربية والتعليم	
خلوصي اغيوي	محمد الامين الشنقيطي	هزاع الجاهلي
وزير الداخلية والدفاع	وزير الصحة	وزير الخارجية
وصلي مريزا	جميل التوتونجي	هاشم الجيوسي (٠٠٠)
وزير الاشغال العامة	وزير الزراعة	وزير
يعقوب ممر	والشؤون الاجتماعية	المدنية والمواصلات
	عاصف الفاي	الور الشاشي

نظام رقم « ١٠ » لسنة ١٩٦٠

النظام المعدل لنظام ذبح الحيوانات ومعاينة وحفظ وتقل لحومها في مدينة نابلس

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام ذبح الحيوانات ومعاينة وحفظ وتقل لحومها في مدينة نابلس لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع نظام ذبح الحيوانات ومعاينة وحفظ وتقل لحومها في مدينة نابلس رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تلغى الفقره (١) من المادة (٢٢) من النظام الاصيل ويستعاض عنها بالفقرة التالية :

فقرة ١ - عن زراعة الحيوانات وذبحها ومعاينتها وتقل لحومها الرسم المبين فيما يلي عن كل راس :

النوع	مقدار الرسم	الرسم
	زراعة وذبحية ومعاينة	نقل
	فلس	فلس
ضأن او ماعز	١٥٠	٢٥
الجل الذي لا يتجاوز وزنه (١٢) كيلوغرام	٧٥	١٥
والجدي الذي لا يتجاوز وزنه (١٠) كيلوغرام		
البقر الذي يتجاوز وزنه (٤٠) كيلوغرام	٥٠٠	١٢٥
المجل الذي لا يتجاوز وزنه (٤٠) كيلوغرام	٣٠٠	٦٥
الجل او الجاموس	٠٠٠	٢٥٠

نظام رقم « ١١ » لسنة ١٩٦٠

نظام انشاءات الابنية لبلدية جنين

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام انشاء الابنية لبلدية جنين لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والمعارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

أ - تعني عبارة (المجلس البلدي) مجلس بلدية جنين او لجنة البلدية التي تحمل محله وتتصرف لفظة البلدية الى بلدية جنين .

ب - وتعني لفظة (بناء) كل بناء من الحجر او الاسمنت او اية مادة اخرى وتشمل اي قسم خاص منها او ملحقي بها .

ج - وتتصرف لفظة المالك الى المالك المسجل او المالك المعروف او الشخص الذي يتقاضى بدل الايجار او ريع العقار .

هكذا من المأهل

المادة ٣ - يقتضي على كل شخص يرغب في انشاء بناية جديدة او في اصلاح او ترميم بناية قديمة او حفر بئر او اقامة سور او عمل جورة مراحل ضمن منطقة تنظم البلدية ان يقدم طلباً الى المجلس لمنحه رخصة بذلك وان يرفق طلبه بتصميم يبين نوع الانشاءات التي ينوي اجراءها .

المادة ٤ - أ - يقترب على طالب الرخصة لدى تقديم طلبه ان يدفع للبلدية تاميناً بنسبة عشرين بالمائة من قيمة الرسم على ان لا يقل التامين عن (٢٥٠) فلساً ، فاذا عدل طالب الرخصة عن القيام بالانشاء المطلوب او تخلف عن اخذ الرخصة خلال ستة اشهر من تاريخ تبليغه اشعاراً كتابياً بالموافقة على طلبه ، فيحتفظ المجلس بهذا التامين ويقيده ايراداً في صندوق البلدية .

ب - اذا صدرت الرخصة لا يرد التامين الا بعد ان يتم انشاء البناء وتصدر شهادة من قسم الهندسة في البلدية بتطبيق شروط الرخصة وصلاحيه البناء للسكن .

المادة ٥ - لا يجوز الشروع في عملية الانشاء قبل الحصول على الرخصة وينبغي ان يسير العمل وفقاً للشروط المدرجة في الرخصة والتعديلات المصدقة .

المادة ٦ - يستوفي المجلس البلدي الرسوم المقررة ادناه عن رخصة البناء .

فلس	دينار	نوع الانشاء او المعاملة	الوحدة
٢٥٠		تسجيل طلب رخصة البناء .	رسم مقطوع
١٠		ابنية المؤسسات الدينية والخيرية والتعليمية .	لكل متر مكعب من الحجم العام
١٨		ابنية السكن والكراجات الخصوصية .	د د د د د
٣٠		الابنية التجارية والصناعية .	د د د د د
٥٠٠		الشرفات (البلكونات الداخلية) .	لكل متر طول
١		الشرفات البارزة على الشوارع والطرق .	د د د
١٠		بناء الاسوار والسيارات .	د د د
١		حفر بئر ماء او جورة مراحل .	رسم مقطوع
١		احداث تغييرات داخلية في بناء قائم .	د د
٥٠٠		انشاء او توسيع (نوافذ وابواب في بناء قائم) .	لكل فتحة
٥٠٠		اي انشاء اخر لم يذكر اعلاه .	رسم مقطوع
٥٠٠		الحل الاذن لاية رخصة من اي نوع .	د د
تجديد رخصة البناء		نصف الرسم الاول على ان لا يزيد عن خمسة دنانير .	

المادة ٧ - تدفع الرسوم المقررة في هذا النظام الى المجلس البلدي قبل اصدار اية رخصة وتعتبر الرخصة صادرة في التاريخ الذي يدفع فيه الرسم ، ويسري مفعول الرخصة لمدة سنة من تاريخ صدورهما فاذا لم يتم البناء خلال تلك المدة تبطل الرخصة ولا يجوز العمل بها الا بعد تجديدها .

المادة ٨ - لدى تحويل اية بناية من صنف الى آخر ، يدفع صاحب البناء الزيادة في فرق الرسم ان وجدت .

المادة ٩ - يقتضي على صاحب البناء دون اجحاف بما قد يكون مترتباً عليه من التبعات بمقتضى اي تشريع او قانون معمول به .

أ - ان يتخذ كل ما يلزم من التدابير لوقاية افراد الناس والعمال الذين يشتغلون في الانشاء من المواد المتساقطة والاضرار التي تنجم مباشرة عن عملية الانشاء ويكون فضلاً عن ذلك مسؤولاً عن سلامة العمال الذين يشتغلون في الانشاء وعن كل ضرر يصيب اي فرد من افراد الناس او اي عامل من العمال اثناء سير العمل بسبب تخلفه عن اتخاذ التدابير المتقضة كما ذكر آنفاً ، على ان يراعى في ذلك احكام اي تشريع او قانون معمول به في ذلك الشأن .

ب - ان لا يسمح بالتجاوز على اي طريق يوضع مواد البناء او غيرها من الاشياء عليها الا بعد الحصول على اذن كتابي من البلدية .

ج - ان يضع ما تطلبه البلدية من المصابيح او الصقالات او الحواجز الخشبية لوقاية افراد الناس والعمال في المنطقة التي يجري فيها الانشاء او حولها بصورة واقية .

د - ان يزيل جميع الانقاض التي تتجمع في المقار او حوله او في الارض او الطريق المجاورة اثناء اية مرحلة من مراحل الانشاء او بعد انجاز البناء واذا تخلف عن ازالة هذه الانقاض بعد تسلمه الاخطار بذلك من رئيس البلدية فيجوز لرئيس البلدية بعد اقتضاء المهلة الممنوعة في الاخطار ان يزيل الانقاض على نفقة صاحب البناء ، وتحصل هذه النفقات كما تحصل ضرائب البلدية .

المادة ١٠ - كل من قام باي عمل يخالف لاي نص في هذا النظام يعتبر انه ارتكب مخالفة بلدية ويماقب بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير عن كل مخالفة وبغرامة اضافية لا تزيد عن دينار واحد عن كل يوم يستمر فيه ارتكاب المخالفة .

المادة ١١ - يلغى اي نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

هكذا من المأهول

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١/٢/١٩٦٠ بالاستناد الى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ الموافقة على (نظام رسم الرصيف على البضائع لسنة ١٩٦٠) بشكله التالي :

نظام رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠

نظام رسم الرصيف على البضائع

صادر بمقتضى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام رسم الرصيف على البضائع) ويعمل به بعدد عشرة ايام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تستوفى الرسوم التالية عن البضائع المفرغة والحملة من ارضة الميناء من او الى العوامات او السفن .

صنف البضائع	وحدة الاستيفاء	فلس	وارد	صادر
١ - الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية				
أ - الطيور والدواجن	الواحدة	٥	٢٥	
ب - الفم والماعز وما شابهها	الرأس	٢٠	١٥	
ج - البغال والجمال والمخير والابقار والخيول	الرأس	٥٠	٤٥	
د - الالبان ومشتقاتها والبيض	الطن	٣٠٠	٢٥٠	
هـ - العسل	"	٥٠٠	٤٠٠	
و - المواد الأولية والمنتجات الخام الحيوانية المنشأ غير المذكور في مكان اخر	"	٢٥٠	٣٠٠	
٢ - المحاصيل النباتية				
أ - الجذور ، القش ، الكلا	"	١٠٠	٩٠	
ب - البندور الزيتية ، القشور ، الكسبه ، الفواكه والخضار ، الاثمار الطازجة والمجففة ، البصل الثوم	"	٤٠٠	٣٥٠	
ج - الحبوب ، البقول الجافة ، الدقيق ، السميد ، البرغل ، الرز	"	٢٠٠	١٧٠	
د - البن ، البهارات ، الحناء	"	٥٠٠	٤٥٠	
هـ - الجوز ، جوز الهند ، الفستق ، البندق ، اللوز ، الصنوبر ، الكستنا	"	٣٠٠	٢٥٠	
و - الشاي	"	٦٠٠	٥٠٠	
ز - التبغ - التنباك	"	٣٠٠	٣٠٠	
ح - القائف	"	٦٠٠	٥٠٠	
٣ - الاجسام الدسمة ، الدهون ، الزيوت النباتية	"	٤٠٠	٤٠٠	

صنف البضائع	وحدة الاستيفاء	فلس	وارد	صادر
٤ - محاصيل الصناعات الغذائية				
أ - السكر الخام والمكرر	الطن	٢٠٠	١٥٠	
ب - الاطعمة المحفوظة	"	٤٠٠	٤٠٠	
ج - الكلو كوز ، المعجنات	"	٢٥٠	٢٥٠	
د - الخل ، المياه المعدنية والغازية	"	٣٥٠	٣٠٠	
هـ - الكاكاو ومصنوعاته ، البسكوت ، السكاكر	"	٧٠٠	٦٠٠	
و - السوائل الكحولية	"	٨٠٠	٧٠٠	
٥ - المحاصيل المعدنية				
أ - الكلس ، الجبصين ، الحجر الاسفلتي الفلزات	"	٥٠	٥٠	
ب - الاسمنت ، الملح ، الحجر المكسر ، تراب التبييض	"	٢٠٠	١٥٠	
ج - الفحم الحجري	"	٢٢٠	١٧٠	
د - الاسفلت في براميل	"	١٥٠	١٢٠	
هـ - الواح الرخام ، الطباشير المسحوق	"	٣٠٠	٢٥٠	
و - الزيوت المعدنية	"	٤٠٠	٤٠٠	
ز - المحروقات السائلة في براميل او علب تنك	"	٥٠٠	٤٠٠	
ح - المحروقات السائلة المفرغة مباشرة الى مستودعات البترول	"	٥٠	٥٠	
٦ - المحاصيل الكيماوية والصيدلية				
أ - الاسمدة باستثناء الفوسفات	"	٢٠٠	١٥٠	
ب - الصابون ، الفراء ، شموع الاضاءة ، كوستيك الصودا	"	٤٠٠	٤٠٠	
ج - المتفجرات ، الغاز	"	٥٠٠	٤٠٠	
د - الاصبغة الدهانات ، المحوض	"	٦٠٠	٥٠٠	
هـ - الادوية غير الزراعية ، المعطور	"	٩٠٠	٩٠٠	
و - الادوية الزراعية ، المحاصيل الكيماوية الاخرى	"	٣٥٠	٣٥٠	
٧ - الجلود				
أ - الجلود	"	٢٥٠	٢٥٠	
ب - المصنوعات الجلدية	"	٦٠٠	٥٠٠	
ج - الفراء	"	٩٠٠	٩٠٠	
٨ - المطاط والبلاستيك				
أ - اطارات المطاط المستعملة	"	٤٥٠	٤٠٠	
ب - اطارات المطاط غير المستعملة	"	٩٠٠	٨٠٠	
ج - الحاجات الاخرى المصنوعة من المطاط والبلاستيك	"	٨٠٠	٧٠٠	
٩ - الخشب والفلين والخيزران				
أ - الخشب المنشور قسدا ، الخشب المبهرم ، جذوع الاشجار ، الاعانة الخشبية ، الفحم الحطبي	"	٢٥٠	٢٠٠	

هكذا من المأهول

صنف البضائع	وحدة الاستيفاء	وارد فلس	صادر فلس
ب - الخشب المتعاكس ، قشور التليس ، الحصر ، المصنوعات الخشبية (غير الاثاث)	الطن	٤٥٠	٤٠٠
ج - الفلين ، مصنوعات ، الحيزران ومصنوعاته ، الاثاث	"	١٠٠٠	٩٠٠
١٠ - الورق وحاجات المكتبات			
أ - الورق العادي ، الورق المقوى ، ورق الصر ، الأكياس الورقية	"	٣٠٠	٣٠٠
ب - ورق القائف	"	٨٠٠	٧٠٠
ج - القوطية والادوات المكتبية ، ورق الزجاج	"	٧٠٠	٧٠٠
١١ - المواد النسيجية ومصنوعاتها			
أ - القطن ، الصوف ، الشعر ، الوبر	"	٣٣٠	٣٣٠
ب - القنب ، الخيش ، الجبال ، اللباد ، الاحمال القبران	"	٢٥٠	٢٥٠
ج - الملابس المستعملة	"	٧٠٠	٧٠٠
د - الخيوط ، شرائق دود الحرير	"	٧٥٠	٦٥٠
هـ - الاقشة القطنية ، الاغطية ، الاشرعة ، الخيام	"	٦٠٠	٥٠٠
و - الاقشة غير القطنية ، السجاد ، الملابس غير المستعملة	"	٧٠٠	٦٥٠
١٢ - اصناف الازياء والزينة ، المظلات ، غطاء الرأس ، ألعاب الاطفال	"	٨٠٠	٧٥٠
١٣ - الحاجات المصنوعة من الاحجار والمواد المعدنية الاخرى			
أ - القرميد ، القرميد المسحوق	"	٣٠٠	٢٥٠
ب - الواح الزجاج ، الانثيت ، الامشوش	"	٤٠٠	٤٠٠
ج - المصنوعات الفخارية ، البلاط	"	٧٥٠	٧٠٠
د - المصنوعات الخزفية والزجاجية	"	٩٠٠	٨٠٠
١٤ - المعادن الثمينة والنقود			
أ - اللاك ، الحقيقية ، الاحجار الكريمة ، المعادن الثمينة	كيلو	١٠	٥
ب - النقود المعدنية (غير الذهبية والورقية)	الطن	٧٠٠	٦٠٠
١٥ - المعادن العادية والحاجات المصنوعة منها			
أ - الحدائد العتيقة وفضلات المعادن غير الثمينة	"	٢٥٠	٢٥٠
ب - المعادن (قضبان وانابيب)	"	٢٥٠	٢٠٠
ج - المعادن (صفائح واسلاك)	"	٤٠٠	٣٥٠
د - المسامير ، البراغي ، التوابض ، الجراف والمعاول	"	٥٠٠	٥٠٠
هـ - قضبان اللحام ، سبائك القصدير	"	٧٠٠	٦٥٠
و - المصنوعات المعدنية غير المذكورة في مكان آخر	"	٨٠٠	٧٠٠

هكذا من المثل

صنف البضائع	وحدة الاستيفاء	وارد فلس	صادر فلس
١٦ - الآلات والاجهزة والادوات الكهربائية			
أ - المحركات ، المراجل ، المداخل ، المضاط ، المكابس الروافع ، الآلات الزراعية ، الآلات النسيجية ، آلات الطباعة ، آلات الوزن ، المولدات ، المدخرات ، وكل ما شابه الآلات المذكورة في هذه الفقرة وقطعها المنفصلة	الطن	٨٠٠	٧٠٠
ب - الآلات والادوات المعدة لتسجيل او نقل الصوت او الصور ، آلات التبريد والتسخين والتسوية والنسيل والكوي المعدة للاستعمال المنزلي ، آلات الخياطة والكتابة والحساب والاضاءة ، المعدات الكهربائية وما شابه الآلات المذكورة في هذه الفقرة وقطعها المنفصلة	"	٩٠٠	٨٠٠
ج - كافة الآلات والادوات غير المذكورة في مكان آخر	"	٨٥٠	٧٥٠
١٧ - معدات النقل			
أ - السيارات ، الجرارات ، القاطرات	"	١٠٠٠	١٠٠٠
ب - الدراجات النارية والعادية ، المقطورات ، المركبات البرية غير المذكورة في مكان آخر ، قطع التبديل	"	٧٠٠	٦٠٠
١٨ - الآلات والاجهزة الدقيقة			
أ - عدادات الماء والغاز	"	٧٠٠	٦٠٠
ب - آلات الطب والجراحة ، ساعات اليد والجيب والحائط ، آلات الموسيقى	"	١٠٠٠	٩٠٠
١٩ - الاسلحة والذخائر	"	٦٠٠	٥٠٠
٢٠ - التحف الفنية وتحف المجموعات	"	١٠٠٠	٩٠٠
٢١ - كافة الاشياء غير المذكورة في مكان آخر	"	٧٠٠	٦٠٠

المادة ٣ - أ - يستوفى الرسم على اساس الوزن القائم
ب - حيثما تكون وحدة الاستيفاء هي الطن ، تجبر الكسور بحيث يستوفى رسم كسور المائة كيلو
غرام كالمائة كيلو غرام .

المادة ٤ - يخفف ٥٠٪ من رسم الرصيف عن البضائع المارة اصلا بالترازيت الدولي .

المادة ٥ - يستوفى ٥٠ فلس كرسوم رصيف عن كل طن من الارشالية الواحدة من المحروقات المرغوة مباشرة الى
مستودعات المحروقات .

المادة ٦ - يجوز ان تعفى من رسم الرصيف البضائع المستوردة مباشرة باسم الجيش عن غير طريق المتهمدين بناء على تنسيب مدير عام دائرة ميناء العقبة وموافقة الوزير .

المادة ٧ - تعفى من رسم الرصيف :

أ - الامتعة الشخصية التي ترافق المسافرين .

ب - الغلافات الفارغة غير المستعملة في تحميل او تفريغ البضائع الفرط .

ج - الاسماك الطازجة .

د - الماء والمؤن والمحروقات المعدة لتعوين السفن .

هـ - الحطب .

و - الطرود البريدية .

المادة ٨ - يلغى اي تشريع آخر يتعلق برسم الرصيف في ميناء العقبة الى المدي الذي يتعارض واحكام هذا النظام .

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٨ الموافقة على النظام التالي :

نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٦٠

نظام بدلات التجريم والعتالة في ميناء العقبة المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام بدلات التجريم والعتالة في ميناء العقبة لسنة ١٩٦٠ » ويقرأ مع نظام بدلات التجريم والعتالة في ميناء العقبة رقم (١) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وتعديلاته السابقة كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ٦ يحدد بدل خدمات ومسؤوليات وكيل السفينة عن البضائع المفرغة من السفينة التي يقوم بركاتها كما يلي :

- | | |
|--|---------------------------------------|
| ١ - عن الطيور والدواجن والحيوانات | ٢٠٪ من بدل التجريم |
| ٢ - عن البضائع الموضوعة ضمن اكياس | ٧٥ فلساً للطن الوزني ١٠٠٠ كيلوغرام . |
| ٣ - عن الحشب والحديد بكافة انواعه | ١٠٠ فلس للطن الوزني ١٠٠٠ كيلوغرام . |
| ٤ - عن البضائع الملتبذة والسريعة الانفجار والاسفلت ضمن براميل او علب تنك | ١٥٠ فلساً للطن الوزني ١٠٠٠ كيلوغرام . |
| ٥ - السيارات والطرود الثقيلة | ٢٠٪ من بدل التجريم |
| ٦ - البضائع الاخرى غير المذكورة في مكان آخر ويشترط في ذلك : | ١٨٠ فلساً للطن الوزني ١٠٠٠ كيلوغرام . |

أ - ان تعفى البضائع المستوردة مباشرة باسم الجيش عن غير طريق المتهمدين .

ب - ان تعفى شركة الفوسفات من هذا البديل بالنسبة لما تصدره من الفوسفات .

ج - ان تدفع الحكومة ٤٠٪ من هذا البديل فقط بالنسبة للبضائع المستوردة لحسابها .

د - ان يخفض ٥٠٪ من البديل عن البضائع المارة اصلاً بالترانزيت الدولي .

محمد السيد الله ملك الأردن الملكة للردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٦

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون رقم « ١٤ » لسنة ١٩٦٠

قانون ضريبة المواشي المعدل المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ضريبة المواشي المعدل المؤقت لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع قانون ضريبة المواشي رقم (٥) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف عبارة (باستثناء المواشي الواردة من خارج البلاد) الى آخر البند (أ) من الفقرة (١) من المادة الثانية من القانون الاصلي .

١٩٦٠/٢/١٦

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء

هزاع المجالي

وزير المالية

هاشم الجبوسي

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١١٣١) تاريخ ١٩٦٠/٢/٧ التضمن الموافقة على مشروع الاتفاقية المقودة بين حكومي المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية بشكلها التالي :

الاتفاقية الثقافية

بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

بناء على رغبة الحكومة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية في توثيق روابط الاخوة والتعاون بينهما وما ان الحكومتين راغبان في توسيع التعاون الثقافي بين البلدين فقد قررا عقد اتفاقية ثقافية وعينتا لهذا الغرض مفوضين عنها :